مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الداخلية لعراق مابعد الانتخابات 2010 دراسة في الثوابت والمتغيرات
اسم الكاتب: أ.م.د. صباح عبد الرزاق كبه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/160
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010
دراسة في الثوابت والمتغيرات

د. صباح عبد الرزاق كبة

جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية

إن السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 يجب أن تنطلق عبر قناتين رئيسيتين: أولهما القناة الثابتة المتمثلة في الأهداف العامة المتصلة بأمن العراق وسيادته ومصالحه الوطنية والتي يجب أن تتسم بالثبات والاستمرار في ضوء الإستراتيجية العليا للبلد وتنسجم مع الدستور والتصورات والمفاهيم القانونية المتوافقة مع المصلحة القومية للعراق وأمنه الوطني. أما القناة الثانية فيجب أن تؤسس لسياسة عراقية متجددة أخذة بنظر الاعتبار التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على العراق وكذلك بالاستناد إلى الأهداف والمطالب الآنية التي يمر بها البلد عبر مسيرته السياسية والدستورية. إن الأسس الفكرية للمحطة الثانية تنبع من حصيلة البرامج والخطط للكيانات المشاركة في العملية السياسية .وفي حال كون برامج ومنطلقات الكتل الجديدة لا تعكس كامل أهداف ومتطلبات المرحلة الجديدة , عندها تبرز الحاجة المجتمعية للتنظير عبر النخب والكفاءات الوطنية والى طرح أفكار ومفاهيم جديدة أو تكميلية تصب في جوهر المصلحة الوطنية للعراق وأهدافه القومية المتصلة بأمنه الوطني. إن السياسة الداخلية لعراق ما بعد الانتخابات يجب ان تكون متجددة ومتطورة عن سابقاتها مع الأخذ بالثوابت الوطنية والقومية بنظر الاعتبار. وان تعكس حقيقة التطورات النوعية التي شهدها المسرح السياسي العراقي قبل وبعد الانتخابات .

تميز وتفوق في المسيرة الدستورية والتشريعية

شهد العراق اكبر تظاهرة ديمقراطية في تاريخه المعاصر منذ نشأة الدولة العراقية وحتى السابع من آذار 2010. وقد شهد المسرح السياسي العراقي منذ 2003/4/9 ولحد الآن أربعة محطات دستورية مهمة غيرت الخارطة السياسية للعراق وأرست قواعد أكبر عملية ديمقراطية في المنطقة مارس خلالها العراقيون حق الاقتراع والتصويت. وأضحت تمثل تجربة نموذجية يحتذى فيها على مستوى العالم. ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة من تلك المحطات حدثت خلال سنة واحدة فقط، وكانت المحطة الأولى في 30 يناير –كانون الثاني 2005، حيث صوت العراقيون لاختيار 275 عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية. وكانت المحطة الثانية في 2005/10/15 حيث أدلى العراقيون بأصواتهم للاستفتاء على الدستور العراقي الدائم، وجرى الاقتراع الثالث في الانتخابات العراقية في السنة نفسها في 2005/12/15 لاختيار 275 عضوا في مجلس النواب العراقي الدائم. وكان الاقتراع الرابع في الانتخابات العراقية في 2010/3/7 لانتخاب مجلس النواب العراقي الجديد والمكون من 325 مقعدا وفقا للجدول التالي(2):

1- 310 مقعد للمقاعد العامة

2- 8 مقاعد للمكونات

3- 7 مقاعد هي المقاعد التعويضية الوطنية

ومما تقدم يتضح أن التجربة الديمقراطية العراقية وعلى الرغم من حداثتها, مثلت نقطة تحول هامة في التاريخ السياسي المعاصر للعراق. وان تلك التجربة أصبحت مؤهلة لأن تحدث تطورا شاملا في مختلف جوانب الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. فقد اتسمت التجربة الديمقراطية العراقية الفتية بجملة خصائص وسمات ميزتها عن سابقاتها من المحطات الانتخابية التي مارسها العراقيون. فلقد أصبح لدى الناخب نضج سياسي واضح للأهداف المستقبلية الواجب تحقيقها. وأضحى الناخب أكثر استيعابا وفهما للعملية السياسية والاستحقاقات المترتبة على

النواب الجدد, وكذلك للدور الجديد الذي ينبغي على مؤسسات النظام السياسي الاضطلاع به مستقبلا.

تميز في آلية الانتخابات وتوزيع المقاعد

لقد تم اعتماد التمثيل النسبي والأخذ بنظام القائمة المفتوحة في الانتخابات الأخيرة على خلاف الانتخابات السابقة لعام 2005. واعتبر العراق دوائر متعددة وليس دائرة واحدة(3)، وتميزت الانتخابات الأخيرة أيضا في ارتفاع نسب مشاركة المرأة, وتمثيلها في مجلس النواب بنسبة 25% أي ما لا يقل عن 82 نائبة وذلك بموجب كوتا النساء التي اقرها نظام توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب رقم21 لسنة 2010(4)، وبذلك أصبح المجموع الكلي لمشاركة المرأة في مجلس النواب الجديد 82 نائبة. إن هذه العناصر مجتمعة تمثل تمييز عراقي على مستوى المسيرة التشريعية و الديمقراطية في العراق الجديد. إن هذا التمييز في التجربة الديمقراطية وفي تطور المسيرة الدستورية للشعب العراقي يجب أن يكون له انعكاسا ايجابيا على مستوي التطبيق العملي للسياسة العراقية القادمة يجب أن يسفر عن استجابة كلية للوعود والمطالب الشعبية التي برزت خلال مرحلة الانتخابات.

المرحلة الجديدة لعراق ما بعد انتخابات 2010

إن مرحلة ما بعد الانتخابات تمثل مرحلة مهمة وحاسمة في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، وهي بحق ستمهد لتطور شامل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

محاور البحث

لقد تم توزيع البحث على عدة محاور, وان كل محور تناول قضية أو موضوع له صلة مباشرة بعراق ما بعد الانتخابات. وارى أن تعطى موضوعات المحاور أولوية في سياسة العراق الداخلية في المرحلة القادمة.

المحور الأول

على صعيد العملية التشريعية

بدون شك لعبت السلطة التشريعية في دورتها السابقة دورا مهما وجديا في تشريع العديد من القوانين واللوائح التي شملت مختلف نواحي الحياة العراقية. ومع ذلك فقد بقيت العديد من اللوائح التشريعية معطلة ولم ترى النور. وكان للمرحلة السياسية السابقة للانتخابات التي مر بها العراق على مختلف الأصعدة دورا مهما في عدم تسريع العملية التشريعية، وربما لعبت ظروف تلك الحقبة دورا في عدم تقديم وطرح العديد من اللوائح والقوانين المهمة. إن انتخابات 2010 حاسمة ومهمة في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، وهي بحق ستمهد لتطور شامل في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها. وعليه فان المرحلة اللاحقة للانتخابات تتطلب جهدا سياسيا وتشريعيا ينسجم وطبيعة تطورات المرحلة الجديدة على مختلف الأصعدة. كما أن مرحلة ما بعد الانتخابات بحاجة إلى عمل مضاف من اجل تفادي المعضلات والعقبات التي اعترضت العملية التشريعية السابقة أو تلك التي أعاقت عملية استصدار قرارات وقوانين لم تشرع و لم تر النور. فضلا عن ذلك, إن المرحلة الجديدة لعراق ما بعد انتخابات 2010 يجب أن تشهد آلية جديدة على صعيد العملية التشريعية.

آلية العملية التشريعية:

1. أن يكون للبرلمان دور منشئ وخالق للوائح والقوانين لا مجرد مستلم لها، وعليه يجب أن يكون للبرلمان دور تشريعي مضاف لما هو متبع حاليا على صعيد العملية التشريعية. والدور المضاف المقترح للبرلمان يتمثل في تبني وطرح اللوائح والقوانين

بنسبة عالية تزيد على ال 70 % لما هو متبع حاليا. وان يكون هو البادئ بسن العديد من اللوائح والقوانين وان لا يكون مجرد مستلم من قبل السلطة التنفيذية أو من خلال ما ينشأ داخليا من لوائح وقوانين عبر لجان البرلمان.

2. دور تشريعي مضاف لرئيس السلطة التنفيذية: في ضوء ما تقدم, يجب أن تشهد المرحلة الجديدة في سياسة العراق الداخلية دورا تشريعا مهما وحاسما لرئيس السلطة التنفيذية إلى جانب الدور التشريعي التقليدي لمجلس النواب. إن ألآلية الجديدة تضمن طرح القوانين والمقترحات والأفكار من قبل رئيس السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والتي بدورها تعمل على تحويلها إلى لوائح وقوانين ملزمة التنفيذ. إن الدور الجديد لسلطة رئيس الوزراء التشريعية يبرز من خلال تحديد يوم محدد له بعد المصادقة النهائية على تسميته يلقي فيه خطاب عام وشامل داخل البرلمان يطلق عليه خطاب الاتحاد. وينبغي أن يخصص في ذلك الخطاب جزءا كبيرا لبرنامجه التشريعي للدورة القادمة وان ويتناول مختلف القضايا والموضوعات المهمة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي يريد لها أن تصبح قوانين. وبالمقابل على السلطة التشريعية أن تشكل لجنة أو لجان متخصصة تدون وتأخذ كل ما يطرح من قبل رئيس السلطة التنفيذية مأخذ الجد. وان تضع آلية لاحقة تضمن التعامل الايجابي مع ما طرحه رئيس الوزراء ليأخذ طريقه إلى التشريع وفق العملية التشريعية للبرلمان. ويجب أن ترافق هذه العملية مراقبة دقيقة ومستمرة من قبل لجان البرلمان المتخصصة لضمان دقة وسرعة تشريع مقترحات وأفكار رئيس السلطة التنفيذية. إن آلية التشريع الأنفة الذكر لا تلغي أو تقيد آلية العملية التشريعية التقليدية القائمة على دور البرلمان نفسه في تبني وطرح مشاريع قوانين متنوعة تعكس متطلبات العملية السياسية الجديدة أو احتياجات ومطالب الشعب المختلفة. كما أنها لا تتقاطع مع الدور الاعتيادي للسلطة التنفيذية في إحالة مسودات مشاريع القوانين للبرلمان لتأخذ طريقها في العملية التشريعية الاعتيادية. إن الدور التشريعي الجديد لرئيس السلطة التنفيذية يتطلب منه

إعداد برنامج متكامل يتضمن رؤى ومطالب واحتياجات الشعب والدولة وعلى مختلف الأصعدة: السياسية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وغيرها.

3. العمل على إحياء اللوائح والقوانين المعطلة والغير مصادق عليها من قبل البرلمان السابق.

4. توحيد مشتركات برامج الكيانات الفائزة والمشاركة في العملية السياسية من قبل البرلمان الجديد لتحولها إلى برنامج عمل مضاف يخدم العملية التشريعية.

5. إيجاد آلية داخل البرلمان تضمن دور رقابي صارم لكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية.

6. التوجه نحو إيجاد معارضة نيابية داخل البرلمان تنبثق عنها حكومة ظل, لمراقبة عمل وأداء السلطتين التنفيذية والتشريعية وبما يضمن حسن تطبيق اللوائح والقوانين.

7. المطالبة بخلق مكاتب ارتباط للبرلمان في المؤسسات والقطاعات المهمة في الدولة كالجامعات ومراكز المحافظات بغية إدامة الاتصال والتواصل بين النخب المثقفة في المجتمع والسلطة التشريعية.

8. العمل على إيجاد مكاتب ارتباط لأعضاء مجلس النواب في الدوائر الانتخابية التي ينتمون إليها مع تنظيم جداول زمنية في تلك المكاتب تحدد مواعيد تواجد الأعضاء بحيث تمكن المواطنين من الاتصال بهم خلال فترة تواجدهم. إن هذه الآلية المقترحة ستكون بمثابة حلقات وصل مهمة بين الشعب وممثليه في البرلمان من شأنها أن تمكن أفراد الشعب من إيصال أصواتهم ومطالبهم إلى ممثليهم بيسر وشفافية، كما أنها ستمكن النواب من التعرف والاطلاع عن كثب على حقيقة الاحتياجات والمطالب الشعبية التي ينبغي الاهتمام بها والعمل على إيجاد الحلول لها.

9. تطبيق تجربة المناظرات التلفزيونية العامة لرؤساء الأحزاب والكتل خلال الحملات الانتخابية لطرح برامجهم الانتخابية. وان تشارك قوى اجتماعية تمثل مختلف أطياف المجتمع العراقي في تلك المناظرات تتولى عملية طرح أسئلة ذات صلة بمصالح أفراد

المجتمع وتعكس حقيقة المزاج السائد للمكونات المجتمعية وذلك لكشف حقيقة مواقف تلك الكتل من المواضيع المطروحة.

المحور الثاني

كيفية التعامل مع الوعود الانتخابية والتي بمثابة

عهود ومواثيق في أعناق النواب المنتخبين

شهدت الحملة الانتخابية لعام2010 برامج وأطروحات لكافة الكيانات والأحزاب السياسة شملت مختلف جوانب الحياة. وبعد فوز الكيانات الرئيسية في الانتخابات واشتراكها في العملية السياسية للعراق, أصبح واجبا عليها الالتزام بما طرحته من وعود خلال حملاتها الانتخابية.

- إن وعود النواب خلال حملاتهم الانتخابية تمثل أمانة ومسؤولية ولا بد أن يكون النائب مسئولا أمام الله قبل الشعب وعليه أن يتحمل مسؤوليته كاملة وان يرد الأمانة التي أودعها الشعب لديه بتنفيذ تلك الوعود وتحويلها إلى قوانين ومشاريع قابلة للتطبيق والتنفيذ.
- على الشعب تقع مسؤولية تذكير ممثليهم الذين أوصلوهم إلى قبة البرلمان بان أطروحاتهم هي عهود وأمانات حملها الشعب إياهم وعليهم التنفيذ.
- إن النائب الواحد يمثل 100000 مواطن وهذا ليس مجرد رقم عددي وإنما هو رقم يمثل عناصر بشرية لها حقوق في هذا المجتمع.
- اقترح أن يطالب كل نائب جديد في البرلمان بتقديم مشروع قانون يتضمن وعدا رئيسا طرحه خلال الحملة الانتخابية وتعهد بتنفيذه بعد فوزه في الانتخابات. وان يعمل النائب على متابعة مشروعه لحين صدوره كقانون مصادق عليه من قبل البرلمان. وبذلك سيكون عدد مشاريع القوانين المتضمنة للوعود الانتخابية والمقترح طرحها بحدود ال 325 لائحة وهو مجموع عدد النواب في البرلمان الجديد. ولا بد أن تشكل الحالة الجديدة لعملية طرح مشاريع القوانين تنوع واسع في المطالب في مختلف

القطاعات الشعبية وعلى مختلف الأصعدة: الخدمية, الثقافية, الصحية, الإسكان, القروض, البناء,الرعاية الاجتماعية وغيرها من أمور حيوية تهم حياة المواطن.

وعليه, يجب أن تتحلى السياسية الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 بالجدية والصرامة في مراقبة عمل وأداء السلطة التشريعية في إطار تلبية مطالب الشعب والعمل الجاد والسريع على إصدار قوانين وتشريعات جديدة لتفعيل القوانين المعطلة وتحويل البرامج الانتخابية إلى سياسات تنسجم مع الرؤية المستقبلية للعراق الجديد.

ما هو المطلوب لضمان تطبيق تلك الوعود بعد الوصول لقبة البرلمان

1. أن يكون هناك دور رقابي شعبي لمراقبة وتقيم أداء الحكومة والبرلمان. وان يضطلع بدور فاعل من اجل ضمان تحويل الوعود والبرامج الانتخابية النظرية إلى واقع عملي والى قوانين فعلية قابلة للتطبيق. وان يسهم ذلك الدر الرقابي في انبثاق برلمان شعبي يمثل برلمان السلطة الرابعة يتولى مسألة مراقبة عمل وأداء السلطة التشريعية. إن البرلمان الشعبي المقترح يجب أن يعمل على مراقبة وتقييم دور السلطة التشريعية وان يكون له دور في تلبية مطالب الشعب وفي ضمان إصدار قوانين وتشريعات جديدة. وان يكون للسلطة الرقابية تلك دور فاعل في تفعيل القوانين المعطلة وتحويل البرامج الانتخابية للكتل الفائزة إلى سياسات حقيقية تلبي مطالب الشعب.

2. العمل على إيجاد قاعدة بيانات تتضمن مجمل برامج وخطط ووعود الكيانات الفائزة لاسيما في القطاعات المهمة والحيوية وذلك من اجل تذكير المرشحين والكيانات الفائزة بها خلال عملهم السياسي وذلك من اجل ضمان تطبيقها وتحويلها إلى قرارات قابلة للتنفيذ.

3. التوجه نحو إيجاد معارضة نيابية داخل البرلمان تنبثق عنها حكومة ظل لمراقبة عمل وأداء السلطتين التنفيذية والتشريعية وبما يضمن حسن تطبيق اللوائح والقوانين.

المحور الثالث

ملامح سياسة العراق الداخلية لمرحلة ما بعد الانتخابات

إن سياسة العراق في مرحلة ما بعد الانتخابات يجب أن تتجه كليا صوب الداخل بهدف تحقيق نهضة شاملة في مختلف قطاعات المجتمع: السياسية والخدمات والصناعة والزراعة والاقتصاد والثقافة. أن تتجه صوب البناء والاعمار, صوب تحقيق الرفاهية، فالعراق بلد غني وغني جدا، فسياسة العراق في المرحلة القادمة يجب أن تكون سياسة تنموية شاملة تعالج المفاصل الحيوية التي عانت من التخلف والحرمان لتكون ركيزة لقاعدة صناعية متينة ومتطورة. إن سياسة التوجه نحو البيت العراقي الداخلي يجب أن لا تفهم على أنها انعزال أو انغلاق بالمفهوم المادي المطلق، على العكس, إنها تعني المطالبة بالإسراع بوتيرة التنمية والتطور والازدهار واستغلال موارد العراق النفطية الهائلة في مختلف مجالات البناء والاعمار على أن لا تتقاطع مع هدف تعزيز وتعميق العلاقات الخارجية للعراق. إذ يجب الإبقاء على بوابات العراق في ميدان العلاقات الخارجية مشرعة ومفتوحة. وان تعكس سياسة ما بعد الانتخابات التطورات والانجازات التي ستتمخض عنها السياسة الجديدة للمرحلة القادمة. علينا الاستفادة من تجارب الدول والأمم التي مرت بظروف قاسية وعانت من ويلات الحروب والدمار, كما هو الحال مع اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أصبحت اليابان قوة اقتصادية عظمى وذلك بسبب انغماسها وتوجهها للداخل منذ السنين الأولى لانتهاء الحرب، وبذلك أطلق على تجربتها التنموية الهائلة (معجزة اليابان الاقتصادية) لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية(5). كما أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مارست سياسة العزلة من خلال مبدأ مونرو عام 1823 الذي اعتبر حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية(6). بيد أن سياسة العزلة لم تمنعها من التوجه صوب النصف الغربي من الكرة الأرضية حينئذ ليمتد توجهها لاحقا صوب القارات الأوربية والآسيوية. وهناك من يرى أنها مارست نفس السياسة بعد الحرب الفيتنامية وظهور سياسة الوفاق في مطلع سبعينات القرن الماضي من اجل التفرغ كليا لأمور محددة على صعيد السياسة الخارجية(7). إن العراق مدعو اليوم

للتوجه كليا صوب السياسة الداخلية من اجل التركيز على الأمور التنموية والصناعية والخدمية لكي يؤسس لنهضة شاملة على مختلف الأصعدة.

المحور الرابع

كيفية التعامل مع المفهوم المعاصر للأمن

ودوره في تعزيز الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية في سياسة العراق الداخلية

ماهية الأمن

إن الأمن منظومة متكاملة تشمل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمائية والزراعية. وبذلك لا يكتمل هدف الأمن الشامل إلا بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة.

المفهوم المعاصر للأمن في سياسة العراق الداخلية

في ضوء ما تقدم, علينا إعادة تعريف مفهوم الأمن في سياستنا الداخلية, وعدم التركيز على الإستراتيجية ذات المفهوم العسكري فقط بل توسيع دائرة مفهوم الأمن القومي للعراق ليصبح أمنا ذو أبعاد تنموية واقتصادية وثقافية ودبلوماسية وسياسية. فالمفهوم المعاصر للأمن بشقيه الوطني والقومي يعبر عن رؤية مختلفة.فعلى خلاف المدرسة التقليدية(8) التي ربطت بين الأمن والإستراتيجية العسكرية نجد أن المدرسة المعاصرة وجدت في الأمن قضية تنموية دفاعية شاملة ومتعددة الإبعاد عسكريا، اقتصاديا،اجتماعيا ودبلوماسيا ولم يعد الأمن يخص الجانب العسكري فقط. وساعد على إنضاج هذه الرؤية التطور اللاحق الاشمل والأوسع الذي مر به مفهوم الإستراتيجية.

الأمن الغذائي والأمن المائي ركنا الأمن الوطني العراقي

لا نستطيع الحديث عن أمن وطني حقيقي على الصعيد الخارجي أو على المستوى القومي في ظل غياب أي من الأمنين: الغذائي أو المائي أو كليهما.

الأمن الغذائي في السياسة العراقية الجديدة

يقصد بمفهوم الأمن الغذائي قدرة الدولة على تحقيق اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية وبما يضمن تزويد المجتمع بما يحتاجه من السلع الغذائية الأساسية بصورة مستمرة وتوفير حصيلة كافية من عائدات القطاع الزراعي تسهم في دعم الميزان التجاري للدولة. إن الأمن الغذائي للعراق ركيزة مهمة لأمنه الوطني وقاعدة متينة لاستقلاله وسيادته, ذلك لان العجز المستمر في إنتاج الغذاء سيجعل العراق غير قادر على توفير مفردات سلة الغذاء لأبناء شعبه. وبذلك سيكون معتمدا على الدول الأخرى في سد احتياجاته الغذائية، وهذا بدوره سيجعل أمنه السياسي هشا ومهددا في حال استمرار استيراد معظم غذائه من الخارج. فمن الثابت أن الوفرة الغذائية من شأنها أن تقوي دعائم الأمن الداخلي والخارجي للبلد. وان الأمن الغذائي المنشود سيعزز ركائز الأمن القومي للعراق ويبعد عنه أي تهديد خارجي يستهدف تقويض دعائم ومرتكزات أمنه السياسي سواء في الجانب العسكري أو الاقتصادي(9). وعلى الرغم من الخلفية الزراعية للعراق , نجد انه اليوم يعاني من مشكلات متعددة على صعيد الإنتاج الزراعي وبالشكل الذي سيجعله في عجز غذائي متزايد في حالة عدم التصدي لتلك المشكلات.

مطلوب تنمية زراعية حقيقية في المرحلة القادمة

إن في مقدمة الوسائل الكفيلة بالنهوض بالواقع الزراعي هي:

اللجوء لسياسة التنمية الزراعية الشاملة من اجل زيادة الإنتاج الزراعي العراقي وتطويره وتحسينه كماً ونوعا. فالتنميـــة الزراعية المنشودة هي عبارة عن ثورة زراعية شاملة ترمي إلى نفض غبار التخلف عن واقع القطاع الزراعي العراقي.

1. التنمية الزراعية المطلوبة الآن في عراق ما بعد الانتخابات هي تلك التنمية التي تكون لها القدرة على معالجة الجوانب المادية والروحية للمجتمع الريفي.
2. إن اللجوء لسياسة التنمية الزراعية لا تعني مجرد الدعوة لتحقيق إصلاحات طفيفة في هيكل القطاع الزراعي العراقي أو مجرد دعوة لزيادة الإنتاج .

3. تحقيق وفرة غذائية تغنيه عن الاعتماد على الخارج في سد متطلبات الشعب من المواد الغذائية.
4. تحقيق وفرة مالية من عائدات القطاع الزراعي تسهم في دعم الميزان التجاري
5. تزويد بعض حلقات الاقتصاد الأخرى كالصناعة مثلا بما تحتاج إليه من مواد أولية ضرورية إلى جانب تزويد المجتمع بما يحتاج إليه من مواد غذائية أساسية.

وهذه العوامل مجتمعة من شانها أن تسهم في تحقيق الأمن الغذائي المنشود. وان الأمن الغذائي بدوره سيكون الركيزة المهمة والأساسية في تعزيز السيادة الوطنية والاستقلال السياسي وفي تحقيق وفرة غذائية تبعده عن الحاجة للاعتماد على الخارج في سد احتياجاته من الغذاء.

الأمن المائي العراقي وصلته بالأمنين الغذائي والوطني

وجعلنا من الماء كل شيء حي

يعتبر الأمن المائي ركنا أساسيا من أركان الأمن الغذائي وكلاهما يعتبران من أهم أركان سيادة العراق وأمنه الوطني. وان غياب احدهما آو كلاهما من شأنه أن يهدد ويقوض دعائم الأمن الوطني العراقي بالصميم. وبذلك لا نســتطيع الحديث عن امن وطني حقيقي على المستوى القومي مع غياب أي من الأمنيـن أو كلاهما(10). إن الأمن الغذائي مرتبط مصيريا بالوفرة المائية , حيث إن وجود مشكلة مائية مستديمة تسهم في غياب الوفرة الغذائية المطلوبة داخليا وبالتالي تقود الى غياب الأمن الغذائي المنشود، وهذا بدوره سيهدد الأمن الوطني للعراق في حالة استمراره وعدم التصدي لمعالجته جذريا .

مستقبل العراق المائي

لقد عانى العراق مؤخرا من مشكلة مائية حقيقية أنذرت وتنذر بحدوث كوارث بشرية, حياتية و غذائية فضلا عن نتائجها السلبية على البيئة. إن كافة التوقعات والدراسات المبنية على الوقائع المادية تؤشر إلى استمرار المشكلة المائية. حيث إن

معظم المعالجات السابقة كانت آنية وضمن حلول لا تدخل في معالجة قلب المشكلة المائية. وعليه ستبقى المشكلة المائية العراقية في مقدمة المشاكل التي تستوجب الدراسة والمعالجة الفورية وضمن آليات وحلول علمية تمنع تكرار هذه المشكلة و تسهم في ذات الوقت في استدامة الوفرة المائية(11). إن دولا عربية وأخرى إقليمية مثل تركيا وسوريا وإيران متشاطئة مع العراق أدرجت موضوع المياه في سلم أولوياتها الخارجية. أما بالنسبة للكيان الصهيوني ,فعلى الرغم من انه غير متشاطئ مع المياه العربية ومحتل لمصادر المياه العربية في سوريا ولبنان والأردن, فقد أدرج موضوع المياه في مؤتمر مدريد عام 1991 ضمن ما كان يطلق على تسميته (مفاوضات السلام). وتم كذلك إدراج المشكلة المائية في مشروع الشرق الأوسطية الذي كان عنوانا بارزا في السياسة الإقليمية في منتصف تسعينات القرن الماضي.

المشكلة المائية

من المعروف أن العراق يعتبر دولة المصب لمياه دجلة والفرات. ومشكلته تكمن بإجراءات دول المنبع أو الدول المتشاطئة مع مياهه الدولية، فالجارة سوريا تنوي إقامة مشروع بدعم كويتي ,يقضي بارواء200 ألف هكتار من أراضيها من مياه دجلة وذلك بسحب مياه دجلة لمسافات طويلة داخل أراضيها. وتجدر الإشارة إلى أن نهر دجلة ينبع من مرتفعات جنوب شرقي هضبة الأناضول في تركيا, ويمر في سوريا لمسافة 45 كم فقط في ضواحي مدينة القامشلي ليدخل بعد ذلك أراضي العراق عند بلدة فيش خابور في محافظة دهوك. وان إنشاء هكذا مشاريع سيؤثر سلبا في حصة العراق من مياه دجلة(12). أما الجارة تركيا فقد أقامت عشرات السدود والمشاريع المائية والتي أثرت وستبقى تؤثر على حجم وكمية المياه الواصلة إلى نهري دجلة والفرات والداخلة إلى الأراضي العراقية وكذلك على مساحات الأراضي الزراعية وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية على الحياة برمتها. ولعل من بين ابرز تلك المشاريع التركية هو مشروع أل GAP الكاب الضخم ومشروع إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول.

علاقات تجارية عملاقة مع الجارة تركيا

لقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال عام 2009 تسع مليارات دولار. وان حجم المشاريع التي تنفذها الشركات التركية في العراق بلغت ثمانية مليارات دولار غالبيتها في إقليم كردستان. أن قيمة التبادلات التجارية وحجم المشاريع التركية في العراق تعني بالضرورة أن للعراق تأثير كبير على الاقتصاد التركي.(13)

الماء أغلى من النفط واقل تكلفة منه في الإنتاج والتسويق

فالماء الآن أغلى من النفط حيث إن برميل الماء المصفى يفوق سعره سعر برميل النفط مرة ونصف بالرغم من أن تكلفة إنتاج وتسويق الماء المنقى اقل بكثير من تكلفة استخراج وتسويق النفط. إن برميل الماء يستوعب 100 قنينة ماء مصفى(سعة اللتر والنص) وعليه فان سعر برميل يتراوح بين ال60- 100 دولار عالميا, بينما سعر برميل النفط بحدود ال 75دولار، والبرميل Barrel بالإنجليزية هي عبارة عن وحدة قياسية في مجال استخراج النفط الخام، والبرميل يساوي 42 جالون أي 158.9873 لتر أو 34.9723 جالون إنجليزي والتي تعادل أيضا 163.7 لتر.

المطلوب: سياسة مائية عراقية- فاعلة ومؤثرة من خلال إدراج المشكلة المائية ضمن أولويات سياسة العراق الداخلية في المرحلة القادمة وذلك من خلال :

1. ضرورة التوصل لاتفاق عاجل مع تركيا وسوريا لمعالجة مشاكل المياه وضمان حصة العراق المائية .

2. إدراج موضوع المياه ضمن أولويات سياسة العراق الداخلية والخارجية.

3. أن تصبح المشكلة المائية عنوانا مهما في دبلوماسية العراق القادمة.

4. أن لا يقبل العراق بأي قيد أو شرط يستهدف تقليص أو حجب حصته من المياه.

5. يجب أن تفعل كافة المواثيق والقوانين الدولية المتصلة بحقوق العراق التاريخية لمياهه.

7. جعل الاقتصاد وسيلة لدعم السياسة المائية العراقية وذلك من خلال استخدم العراق لعلاقاته التجارية والاستثمارية وتوقيع العقود وفي مختلف المجالات أداة ووسيلة لضمان حقوقه من المياه .

وعليه يتوجب إدراج موضوع المياه العراقية في مقدمة بنود أعمال الحكومة العراقية ما بعد الانتخابات عند التفاوض لعقد صفقات تجارية أو اقتصادية مع الدول المتشاطئة مع العراق أو مع دول المنبع. وان تجعل الموافقة على الصفقات التجارية وإبرام العقود العملاقة في الميادين كافة مشروطة بإطلاق كامل لحصص العراق المائية. وان تعتبر أية إجراءات مخالفة لذلك أعمالا عدائية ضد العراق تهدد أمنه واستقلاله وسيادته. ولا غرابة في أن يتوقع الكثير من الدارسين ومراكز الأبحاث بان تكون الحروب القادمة هي حروب مياه.

دور الاستشارات السياسية في العملية السياسة وصنع القرار

العلوم السياسية لم تعد مجرد مادة نظرية تدرس في المعاهد والجامعات. بل أضحت اليوم تمثل مهنة عملية في الكثير من دول العالم تمكن المختصين فيها من ممارسة مهنة الاستشارات السياسية وتقديم الخبرة. وبذلك أصبحت العلوم السياسية مهنة كباقي المهن كالقانون والهندسة والعلوم الإدارية والمحاسبية تضطلع بدور كبير في مجال تقديم الخبرة والاستشارات(14). إن الوضع السياسي الحالي للعراق الجديد في ضوء تجربته السياسية الفتية يتطلب اللجوء للاستشارات السياسية, وذلك للدور الذي تستطيع أن تلعبه في الحياة السياسية العراقية بصورة عامة وصنع القرار بصفة خاصة(15). فالبرلمانيون ومؤسسات الدولة التنفيذية مطالبون اليوم باللجوء لذوي الخبرة الأكاديمية في ميدان العلوم السياسية لدراسة قضايا معينة ولتقديم دراسات وتوصيات حيال القضايا المطروحة على جداول أعمالهم والتي يراد لها أن تصبح قوانين وقرارات سياسية. وان يتم استدعاء السياسيون من ذوي الخبرة والكفاءة إلى جلسات البرلمان التشريعية الخاصة والى اجتماعات اللجان البرلمانية. فأنشطة

وتوصيات ومقترحات ذوي الخبرة والاختصاص الأكاديمي ستشكل خلفية فكرية ومحطة مهمة من محطات صنع السياسات واتخاذ القرار السياسي الخارجي.

البعد الإقليمي في سياسة العراق الداخلية

من البداهة بمكان القول إن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي انعكاس للسياسة الداخلية لها, أي بمعنى أنها نتاج لمقومات السياسة الداخلية، وفي هذا الإطار نجد أن علماء السياسة يؤكدون على أن أهداف السياسة الخارجية للدولة تحدد وفقا لاعتبارات المصلحة القومية لها. فالمصالح القومية للدولة ترتبط ارتباطا وطيدا بالأمن القومي لها, وتعمل الدولة على تكييف وسائلها الرامية لتحقيق أهداف أمنها القومي بالاستناد إلى مصالحها القومية. وعلى هذا الأساس تتصرف القيادة السياسية للدولة في تخطيط وإدارة سياسة الشؤون الخارجية وفق اعتبارات مصالح أمنها القومي التي ترسم أبعادها في إطار سياسة الدولة الداخلية. وبعد ذلك تأخذ تلك المصالح طريقها للتطبيق على صعيد السياسة الخارجية, حيث اخذ المفكرون السياسيون يهتمون بوصف السياسات الخارجية وتبريرها في ضوء المصلحة القومية للدولة كما فعل هانز مورجنثاو(16). وبالاستناد إلى ذلك, نستطيع القول إن برامج وأطروحات الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية تلعب دورا مهما في صياغة وبلورة الكثير من مفاهيم ورؤى السياسة الداخلية لعراق ما بعد الانتخابات. وبذلك تستمد الكثير من أهداف السياسة الداخلية لمرحلة ما بعد الانتخابات جذورها الفكرية من المنطلقات والأسس التي تم طرحها والإعلان عنها في برامج تلك الكتل.

العراق ومحيطه العربي والإقليمي قبل الانتخابات

يوجد الآن في العراق نموذج لتجربة ديمقراطية متطورة قائمة على أساس التداول السلمي للسلطة. وهذه بحق تجربة فريدة من نوعها بالقياس مع التجارب الإقليمية المحيطة بالعراق، وتعتبر هذه التجربة تطورا في النظام السياسي الإقليمي العربي. ويوجد تخوف من قبل بعض الدول الإقليمية المحيطة بالعراق من تجربته الديمقراطية

أو من بعض النخب السياسية سواء الحاكمة أو المشاركة في العملية السياسية بسبب توجهاتها العقائدية والفكرية، وفي الواقع لا يوجد سبب عملي لهذا التخوف. فالعراق عمليا ومنذ 2003/4/9 لم يهدد ولم يتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية أو غيرها. على العكس كان العراق الحلقة الأضعف في المحيط الإقليمي على الصعيد الأمني. وكان العراق بالفعل راغبا في عقد مؤتمرات إقليمية ودولية حول العراق بهدف تعزيز الأمن وترصين وحدة العراق وحماية مسيرته الديمقراطية السياسية. وكان العراق يطالب دول الجوار العربي والإقليمي بضرورة التدخل الايجابي لتعزيز الأمن عبر تحصين الحدود المشتركة مع العراق والعمل على منع دخول المتسللين للأراضي العراقية. وقد تكللت رغبة العراق في تحقيق تقارب عربي وإقليمي ودولي بعقد مؤتمر بغداد الإقليمي في آذار 2007 والذي ضم دول جوار العراق بالإضافة إلى مصر وتركيا والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد ناقش المؤتمرون محاور أساسية: وهي دعم بلدان الجوار للعراق في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية وإعادة الاعمار وخفض الديون المستحقة على العراق(17). ومنذ ذلك الحين تواصلت الجهود الدولية والإقليمية لإيجاد حوارات متبادلة وتحقيق أنماط من التعاون المشترك. وبالفعل عقد مؤتمر دولي لدول جوار العراق في شرم الشيخ في مايو/أيار عام 2007 وتبنى وثيقة العهد الدولي لدعم العراق وهي وثيقة تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق(18). وفي السنة اللاحقة شهد العراق زيارات لرؤساء دول إقليمية مهمة، ففي آذار من عام 2008 زار الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد بغداد (19), تبعتها زيارة رئيس الوزراء التركي طيب اردوغان في تموز من عام 2008(20)، وزار العراق أيضا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في آب من العام 2008(21)، وبعدها بأقل من أسبوع زار العراق رئيس الوزراء اللبناني فؤاد سنيورة(22).

العراق ومحيطه العربي ما بعد انتخابات2010

لقد شهدت الساحة السياسية العراقية بعد الانتخابات حراك سياسي على مستوى المحيطين العربي والإقليمي من قبل معظم الكيانات السياسية الرئيسية المشاركة أو التي ستشارك في العملية السياسية. وقد أرسلت تلك الكيانات بالفعل وفودا إلى دول الجوار العربي والإقليمي(23). إن الأهداف المعلنة لتلك الزيارات الإقليمية هي إطلاع تلك الدول على مسيرة التجربة الديمقراطية وطمأنتها على سلامة المسيرة السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات العراقية لعام 2010. وكذلك استهدفت تلك الزيارات سحب القلق الذي تولد لدى بعض الأنظمة من التجربة العراقية وإعلامها بعدم وجود مواقف سلبية مسبقة من قبل الكيانات السياسية التي ستشارك في العملية السياسية، كما أن تلك النشاطات الميدانية لدول الجوار استهدفت مد جسور الثقة والتعاون في إطار العلاقات المستقبلية معها. العراق بدون شك دولة قوية, ويستند إلى قاعدة شعبية صلبة تشع أفكارا وقيما سامية. وان جغرافيته السياسية تملي عليه ضرورة إيجاد أفضل السبل لتمتين وتعميق علاقاته في محيطه العربي والإقليمي. وان يكون له دور فاعل ومؤثر في محيطه العربي والإسلامي(24). ويجب أن تستثمر تلك التوجهات والعلاقات المستقبلية بما يعزز العمل العربي المشترك وبما يخدم المصالح الوطنية والإقليمية لكافة الأطراف.

ما هو المطلوب تشريعيا علي المستوى الداخلي لتفعيل دور العلاقات الخارجية

تتطلب المرحلة السياسية القادمة تفعيل ملف العلاقات العراقية في محيطه العربي والإقليمي والدولي على أساس المصلحة العليا للعراق وبما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في ترصين امن العراق وسيادته الوطنية. إن سياسة العراق الخارجية يجب أن تعكس سياسات وتوجهات العراق الداخلية وبما يضمن عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وان تكون تلك السياسة قائمة على أساس حسن التعامل مع دول الجوار وبما يخدم المصالح المشتركة وترصين سيادة العراق وأمنه السياسي، ويجب توظيف تلك العلاقات لتحقيق المصالح الحيوية للعراق ولتعزيز أمنه الداخلي، وعلى

العراقيين التحلي بالشجاعة والثقة بالنفس عندما يصل الأمر بالسيادة والاستقلال والكرامة العراقية. إذ يجب بناء سياسة عراقية داخلية تؤكد على احترام وحدة العراق واستقلاله. والعمل على تشريع قوانين واضحة وصارمة تمنع أي تدخل خارجي في شؤون العراق الداخلية، ويجب بذل كافة الجهود من اجل إبعاد العراق عن الصراعات الإقليمية، وعدم السماح وبأي شكل من الأشكال بأن يكون العراق منطلقا للعدوان الخارجي أو مسرحا لتصفية الحسابات أو الصراعات الإقليمية والدولية. ونقول نعم للحوارات واللقاءات المستقبلية وفق هذه المنطلقات. ونعم لأي دعم لوجيستي يستهدف خدمة المسيرة السياسية والعملية الديمقراطية من دعم وإشراف من قبل المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية، وان نقول لا للتدخل الخارجي والاستعمار.

المراجع

للمزيد يرجى مراجعة:

1- Kenneth Katzman , Iraq: Elections, Government, Constitution

CRS Report for Congress

Order code RS 21968

Updated June 15 2006

2- جمهورية العراق/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات . نظام (توزيع المقاعد لانتخابات مجلس النواب) رقم 21 لسنة 2010 .

3- القسم الثاني اولا---1و2و3 . منشور على الموقع الالكتروني للمفوضية

4- القسم الخامس/ كوتا النساء-2-2 . نفس المصدر السابق .

5- Allen, G.C. Japan's Economic Recovery. Oxford: Oxford University Press, 1958.

- Allinson, Gary. Japan's Postwar History Ithaca: Cornell University Press, 1997.

6. Barden Shelly and Schmidt, American Government and politics Today: the Essentials . (200 Wadsword .USA). p.502

7. Robert C. Gray. Stanly J. Michalak, Jr. American Foreign Policy Since Détente . Harper and Row Publishers , inc.P2 ,And the following pages.

8. الإستراتيجية عند كلاوزفيتز هي فن استخدام المعارك بصفتها وسيلة للوصول الى هدف الحرب. ويعتبر روبرت ماكنامارا من بين ابرز من تصدى للمفهوم التقليـــــدي للأمـــــن بالنقـــــد الحـــــاد. وانظـــــر كـــــذلك:

Harold Zrown , Thinking about National Security (Colorado ; West view press , USA)1983.

9. انظر أيضا د. محمد أبو مندور: نحو إستراتيجية للأمن الغذائي العربي. مجلة المنار عدد 11 نوفمبر 1985 صفحة 114-117وكذلك د. يحى بكور: مشكلة تامين الغذاء في الوطن العربي . ك / 1979.

10. منذر خدام – الامن المائي العربي: الواقع والتحديات . ص 255. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .2001 .

11. انظر كذلك عبد المالك خلف التميمي : المياه العربية– التحدي والاستجابة . ص ص 108 –110 وما بعدهما.

12. تحويل مجرى دجلة على طاولة اجتماع عراقي سوري حزيران المقبل. الصباح/ العدد1970 . الثلاثاء. 25 ايار 2010 .

13- راجع صحيفة المشرق– التبادل التجاري بين تركيا و العراق بلغ تسعة مليارات لعام 2009، من حديث للقنصل التركي العام في إقليم كردستان ايدن سلجن. العدد 1771 الأحد 11 نيسان 2010.

14- AAPC – The Association of Political an Political Affairs Professionals. 600 Pennsylvania Avenue. SE 14Ste.
Washington. DC. 2003. USA

15- للمزيد انظر – الدكتور صباح عبد الرزاق كبة: العلوم السياسية بين البعد النظري والطرح العملي ودورها في العملية السياسية وصنع القرار. مجلة العلوم السياسية– جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية. العددان 38-39 السنة 20– كانون الثاني –كانون الأول 2009 .ص ص 75– 86.

16 – للمزيد راجع .....

1. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, Revised, (New York: Alfred A. Knopf, 1978,
2. Hans Morgenthau and Kenneth Thompson, *Politics Among Nations*, 6th edition (New York: McGraw-Hill, 1985),

17 - انظر وزارة الإعلام, قطاع الأخبار والبرامج السياسية إدارة رصد الأخبار في 09/3/9 وكذلك وكالة الانباء الكويتية (كونا) - الشؤون السياسية في 2007/3/9 .

18 -راجع نص وثيقة العهد الدولي المنشور على الصفحة الالكترونية لصحيفة الشرق الاوسط -الجمعة,4 مايو- ايار 2007 .

19- للمزيد انظر

Iran President on Landmark Iraq Visit : CNN .com/ World. March 2, 2008

20- راجع

Turkish Premier in Iraq -Highlights a Warming Trend.

The New York Times. July 11, 2008.

21- انظر كذلك:

Jordan 's King in First Iraq Visit. BBC. Monday, 11 August 2008.

22 - للمزيد راجع :

Lebanon PM visits Iraq for talks. BBC News channel . 20 August 2008

23- انظر صحيفة البرلمان - ماراثون الحج السياسي للقادة البارزين بين إيران والرياض. العدد 1097 السنة السادسة. الخميس 15 نيسان 2010.

24-للمزيد راجع- صحيفة البينة- مراقبون دوليون : زيارة السيد عمار الحكيم للسعودية مصيرية وحاسمة في الانفتاح العراقي على محيطه العربي. العدد 1094 . الخميس 15 نيسان2010.